■ الفصل التاسع

التجمع النسوي وقضايا الوطن

يظلم المرأة من يظن أن التنظيمات النسائية تقوم لأجل(حقوق المرأة) فقط، إذ نجد ارتباط الحركة النسائية السودانية بقضايا الوطن منذ نشأتها ومنذ أن دخلت مرحلة أن تصبح حركة منظمة عام ١٩٤٦م بانتظام الممرضات في نقابات العمال، والتي بدأت كحركة سياسية لها أهداف وطنية وشاركت الممرضات في أول مظاهرة عمالية ضد الاستعمار عام ١٩٤٨م ،تبعت هذه الحركة العديد من التنظيمات النسائية مثل (اتحاد المدرسات) الذي تحول إلى (نقابة المدرسات) عام ١٩٤٩م وجمعية (ترقية المرأة) التي تكونت في نفس العام ،وغيرها من التنظيمات إلى أن تكون (الاتحاد النسائي) عام١٩٥٢م كوعاء جامع للمرأة السودانية ولعب دوراً كبيراً في قضايا المرأة والمجتمع محققاً العديد من المكتسبات السياسية، الاجتماعية والاقتصادية للمرأة السودانية بجانب دوره الوطني، وظلت الحركة النسائية ترتبط ارتباطاً كاملاً بقضايا الوطن وهمومه في كل مراحل الحركة الوطنية السودانية قبل

obeikandl.com

الاستقلال ولأجل خروج المستعمر وبعده، مروراً بمناهضة الأنظمة العسكرية والمشاركة في الانتفاضات الشعبية ضد هذه الأنظمة في أكتوبر ١٩٦٤م وابريل ١٩٨٦م، كما لعبت التنظيمات النسائية دوراً كبيراً في فترات الأنظمة الوطنية بالمشاركة السياسية لأجل إرساء دعائم ومرتكزات الديمقراطية حيث سجلت إحصائيات (دار الوثائق المركزية)عن انتخابات ١٩٦٨م تفوق نسبة تصويت النساء عن الرجال في عدد من الدوائر والمديريات ومنها مديرية الخرطوم والتي وصلت نسبة تصويت النساء بها ٨٣٪ بينما الرجال ٧٨٪ [١].

وفي عهد الإنقاذ ومنذ بداية الانقلاب في ٣٠/ يونيو/ ١٩٨٩م كانت النساء الأكثر مناهضة للنظام . وأدرك النظام ما لم تدركه المعارضة من حيث الدور الذي يمكن أن تلعبه الحركة النسائية في صناعة الثورة والتغيير إذا ما انتظمت صفوفها، فعمل على استهداف النساء منذ البداية و سن القوانين التي تهدف إلى عزلهن عن الحياة العامة وتحجيم دور المرأة في المجتمع فكان قانون النظام العام، الصالح العام وفائض العمالة وغيرها، فكانت النساء أكثر الفئات التي طالتها هذه القوانين، وأغلقت أبواب الخدمة المدنية في وجهها. وامتلأت البيوت بحاملات الشهادات من جميع المراحل بما فيها الشهادة الجامعية فلجأت الكثيرات إلى (المهن الحرة) مثل بيع الأطعمة وبيع الشاي وصناعة الطواقي وغيرها من تلك المهن التي سماها النظام (مهن هامشية). ووفق قانون (النظام العام) تمت مطاردة العاملات في هذه المهن وامتهنت كرامتهن وحوربن في كسب لقمة العيش الكريم، ووجهت إليهن التهم التي كان أقلها (بيع الخمور وممارسة الدعارة)، وأنشئت أجهزة أمنية (خصيصاً) لاضطهاد النساء وانتهاك حقوقهن. وعلى رأسها (جهاز أمن المجتمع) والذي باسمه سجنت، جلدت واغتصبت النساء، وأمام كل هذه الممارسات لم تقف التنظيمات النسوية وقفة المتفرج، فكانت لها مواقف ومواجهات قوية شهد عليها التاريخ وكان (التجمع النسائي الوطني الديمقراطي) على رأس هذه التنظيمات، ولعب دوراً كبيراً منذ تكوينه عام ١٩٩٢م في مناهضة النظام وتوحيد الحركة النسائية السودانية المعارضة ،هذا على مستوى الداخل أما على مستوى النساء ببلاد المهجر فقد ظلت نشاطاتهم داعمة للحركة الوطنية السودانية بالخارج ممثلة في (التجمع الوطني الديمقراطي) الذي التفت حوله القوى السياسية الوطنية

(١)المرأة السودانية والعمل السياسي- محاسن عبد العال - (كتاب).

شمالها وجنوبها ، شرقها وغربها وأصبح في تلك الفترة الممثل الحقيقي لتطلعات الشعب السوداني، انتظمت الحركة النسائية السودانية في التجمعات النسوية كواحدة من أفرع التجمع الوطني الديمقراطي والتنظيمات النسائية الأخرى مثل الاتحاد النسائى والتحالف النسوي السوداني. وظلت هذه التنظيمات تلعب دوراً مزدوجاً ما بين قضايا الوطن وقضية المرأة، ومن بين هذه التجمعات كان التجمع النسوي السوداني الديمقراطي بالأراضي المحررة شرق السودان ودولة إريتريا والذي تميز بنشاطاته الفاعلة على المستوى القومي في القضايا التي تخص الوطن. فكان مواكباً لكل التطورات السياسية، فاعتمد العمل الإعلامي آلية لمشاركته في الساحة السياسية بجانب نشاطاته الأخرى الخاصة بالمرأة، فكانت إصدارة (عزة) علماً من أعلام العمل الإعلامي المعارض خاصة في ظل غياب كامل للنشرات والصحف الإعلامية بالتجمع الوطني، هذا بالإضافة لإقامة الندوات السياسية حول القضايا الوطنية الساخنة مثل(الحل السياسى) عندما اختلفت الرؤى حوله بعد (لقاء جنيف) بين السيد الصادق المهدي ودكتور حسن الترابي في مايو١٩٩٩م فأقام ندوة في أغسطس/ ٩٩م تحت عنوان «الحل السياسي .. الرؤى والأبعاد» تحدث فيها كل من :

١- الراحل د. عمر نور الدائم – عن حزب الأمة وهيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي .

٢- ياسر سعيد عرمان – الحركة الشعبية لتحرير السودان.

٣- مجدى سيد أحمد – قوات التحالف السودانية/ التحالف الوطني السوداني.

٤- عثمان عقيد – مؤتمر البجا .

٥- إسماعيل سليمان – الحزب الشيوعى السوداني .

وقدمت مداخلات من ناشطي الأحزاب والقوى السياسية وكان أبرزهم الراحل (د.أبو القاسم حاج حمد)

*وفي ٢١/ أكتوبر/ ١٩٩٩م أقام التجمع الوطني احتفالاً بذكرى أكتوبر المجيدة، شارك فيه التجمع النسوي بفاعلية كبيرة حيث كان له جناح في المعرض المقام بهذه المناسبة، وفي الفترة المسائية أقيمت ندوة عن أكتوبر تحدثت فيها (إحسان عبدالعزيز) عن التجمع النسوي.

حول قضية دارفور:

أقام التجمع النسوي ندوتين الأولى بتاريخ ١١/ ١٠/ ٢٠٠٤م والثانية بتاريخ ٦/ ٤/ ٢٠٠٥م، لندوة الأولى تحت عنوان (تجليات الأزمة السودانية بدارفور والسيناريوهات المحتملة) تحدث فيها:

١ - د. إبراهيم أزرق – عن حركة العدل والمساواة .

٢ -محمد مرسال – عن حركة تحرير السودان.

٣- محمد سليم كيم – عن هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي .

٤ - الصحفي السياسى - فايز الشيخ السليك.

ومداخلات من عدة شخصيات كان أبرزهم (عبد العزيز نور عشر) من حركة العدل والمساواة و(...) من حركة تحرير السودان و(صلاح باراكوين) من مؤتمر البجا.

والندوة الثانية كانت بعد قرار مجلس الأمن رقم (١٥٩٣) الخاص بمرتكبي جرائم الحرب في دارفور تحت عنوان (قرار مجلس الأمن«١٥٩٣ » التداعيات ومتطلبات المرحلة):

أعلن فيها التجمع النسوي تأييده للقرار في الوقت الذي قدم فيه التجمع الوطني موقفاً مزدوجاً كما ذكرنا في فصل سابق حيث رفض رئيس التجمع الوطني (مولانا الميرغني) القرار و تسليم المتهمين إلى المحكمة الدولية على أن يحاكموا داخل الوطن. بينما سارع أعضاء هيئة القيادة الذين يقيمون بالقاهرة بعقد اجتماع رفضوا فيه تصريحات (الميرغني) وخرجوا ببيان مؤيد للقرار(١٥٩٣) ولتسليم المتهمين إلى (المحكمة الدولية). فأعلن التجمع النسوي في الندوة تضامنه مع قرار هيئة قيادة التجمع الوطني وتأييده للبيان الصادر عنها حيث قامت إدارة الندوة بقراءته وهذا نصه:

(صورة طبق الأصل)

التجمع الوطني الديمقراطي/ هيئة القيادة

بيان مهم حول التطورات السياسية الراهنة في السودان :-

المجد لشعب السوداني والخلود لشهدائه في ذكرى انتفاضة مارس إبريل ١٩٨٥م

الظافرة على نظام مايو الدكتاتوري، لقد دشنت الانتفاضة فترة جديدة في مسار نضال الشعب السوداني، ودفعت حركة المعارضة السياسية لتشق طريقها في الشمال لتلتقى مع الحركة الشعبية لتحرير السودان والقوى السياسية الأخرى في الجنوب والتوجه الحازم خطوة إثر خطوة نحو الاضطراب السياسي والانتفاضة للإطاحة بحكم الفرد وتصفية مؤسساته واستعادة الحرية السياسية والسيادة الوطنية، ولكن تأتي ذكرى الانتفاضة اليوم وبلادنا لا تزال في قبضة نظام ما جلب لها إلا الهوان، فالوطن مثخن بالجراح، والتفرقة والتمزق تتربصانه في كل لحظة، وفوق كل ذلك مشاكله الداخلية أصبحت تتصدى لعلاجها الدوائر الخارجية، مما جعله في وضع أقرب إلى الوضع تحت الوصاية الدولية من قبل مجلس الأمن الدولي.

إن ما تشهده الساحة السياسية السودانية اليوم من تعاظم الضغوط المفروضة من قبل المجتمع الدولي، وما يتتالى ويتناسق من خطوات لتطبيق الحلول المرتبطة بتلك الضغوط والمستندة على قرارات مجلس الأمن، لم يأتِ من فراغ أو دون مسببات بل هو نتاج مباشر لممارسات حكومة السودان وسياساتها الخاطئة طوال الحقبة الماضية، والمتمثلة في أساليب المناورة والالتفاف على التصدي الحقيقي لإنجاز مهام الحل السياسي الشامل للأزمة السودانية عبر تجزئة الحل من خلال تعدد المنابر، التلكؤ في تنفيذ اتفاقية السلام الموقعة مع الحركة الشعبية، الإصرار على إقصاء القوى السياسية من لجنة صياغة الدستور الانتقالي مما يفقده أي مشروعية قومية، الإصرار على التشبث بأجهزة الدولة الراهنة المنحازة حزبياً، مثل القضاء والقوات المسلحة وأجهزة الأمن، وعدم السماح بتحويلها إلى أجهزة ومؤسسات قومية، إضافةً لمقاومة أي خطوات لمصحة تحول ديمقراطي حقيقي وواسع، بدلاً عن ذلك عملت على مواصلة سياسة القمع والتعذيب حتى الموت كما حصل مؤخراً في بورتسودان، وقبل كل ذلك عدم الالتزام بالتدابير الأمنية والإنسانية المتفق عليها في دارفور، بل مواصلة سياسة القتل والحرق وحماية المجرمين وعصابات الجنجويد والذي أدى مباشرة إلى صدور قرار مجلس الأمن الدولي الأخيرة، ظل التجمع الوطني يؤكد دائما إدانته ورفضه لسياسيات حكومة السودان في التعامل مع قضية دارفور، محذرا من الانعكاسات السالبة لهذا السلوك على تقدم مسار اتفاقات السلام، الحفاظ على السيادة الوطنية، ونحن إذ نؤكد مرة أخرى على تحمل الحكومة السودانية المسؤولية الكاملة عن الجرائم التي ارتكبت ضد الإنسانية في دارفور والتي أكدتها (اللجنة الدولية لتقصي الحقائق) ودعت إلى

محاكمة المسئولين عنها، ونؤكد أيضاً ما ظللنا نردده من أن الجهاز القضائي في السودان قد فقد الاستقلالية والحياد، وأصبح تحت السيطرة المطلقة لسلطة حكومة الإنقاذ، وبالتالي فهو غير مؤهل للفصل العادل في محاكمة المتورطين في جرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب ترقى إلى الإبادة والتطهير العرقي، ومن هنا تأتي عدالة القرار الأخير لمجلس الأمن (رقم ١٥٩٣). ظلت هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي، ومنذ اختتام دورة انعقادها الأخير في العاشر من فبراير المنصرم في حالة اجتماعات تشاورية مستمرة لمتابعة تطورات الوضع السياسي ولقد شملت المشاورات قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان، وقادة فصائل حركة تحرير السودان وجبهة الشرق وسكرتارية التجمع الوطني الديمقراطي في الداخل، وذلك بهدف الوصول إلى الخطوات الملائمة لمجابهة الظرف الدقيق الراهن الذي تمر به بلادنا، فإن التجمع الوطني الديمقراطي، وفي ظل هذا المنعطف الصعب من تاريخ الوطن، وبناء على المشاورات الواسعة بين أطرافه، يدعو إلى :

أولا: أن حكومة الخرطوم بمنظورها الراهن في تسويق قضايا الحل السياسي الشامل، وبإصرارها على استمرار هيمنتها المطلقة على السلطة، وبتفريطها في السيادة الوطنية وتحويل البلاد إلى محمية تحكم وتدار من قبل مجلس الأمن الدولي أضحت غير مؤهلة لتنفيذ مرحلة الانتقال من الحرب إلى السلام، والتزامات تحقيق التحول الديمقراطي والتنمية والاستقرار، وبالتالي يجب أن تذهب فورا وتفسح المجال لحكومة وحدة وطنية ذات قاعدة عريضة، تكون قادرة على تطبيق اتفاقيات السلام كاملة، وعلى إطفاء نار الحرب في دارفور وفرض تسوية سلمية تلبي مطالب شعبنا في دارفور وشرق السودان وسائر الأقاليم حكومة، قادرة على التحول الديمقراطي خلال فترة الانتقال وتطبيق برامج سياسية.

ثانياً: أن هذا البديل والذي نراه الأمثل في هذه المرحلة المصيرية من تاريخ الوطن، يستوجب حشد الإرادة الوطنية عبر مؤتمر قومى شامل تشارك فيه كل الفصائل والقوى والتنظيمات السودانية، بهدف تحقيق الإجماع الوطني الكامل على تشكيل الحكومة القومية ذات القاعدة العريضة، ولضمان تنفيذ اتفاقية السلام بطريقة تعزز السلام والوحدة الوطنية، وضمان ترسيخ التحول الديمقراطي العميق والواسع، وفتح الباب لإعادة بناء الدولة السودانية على أساس قومي لا مركزي يقوم على سيادة حكم القانون واحترام حقوق الإنسان، ويلتزم العدل في اقتسام السلطة والثروة ويراعي التعدد الاثني والديني والثقافي والنوعي في السودان، مما يحقق إقامة سودان موحد ديمقراطي مستقر

بإرادة شعبه الطوعية، فلتتحد قوتنا وتتوحد عزيمتنا في الشمال والجنوب والشرق والغرب لإنقاذ البلاد وتصفية الظلم والطغيان إلى الأبد من تاريخ الحياة السياسية السودانية ومستقبل أجيال السودان المستقل الموحد الديمقراطي .

التجمع الوطني الديمقراطي/ هيئة القيادة

القاهرة ٢ إبريل ٢٠٠٥م

تحدث في الندوة كل من:

١- عبد العزيز عثمان سام – حركة تحرير السودان

٢- الشهيد جمال حسن جلال الدين – عن حركة العدل والمساواة

٣- عبد الله محمد أحمد كنة – عن مؤتمر البجا

ومداخلات من عدة أشخاص كان أبرزهم تاج الدين بانقا من المؤتمر الشعبي، صلاح باراكوين من مؤتمر البجا، الصحفي فايز الشيخ السليك ومحمد مرسال من حركة تحرير السودان[1].

وحول نفس القرار «١٥٩٣» أقامت (القناة الإريترية) ندوة بتاريخ ١٢/ ٤/ ٢٠٠٥م تحت عنوان (قرار مجلس الأمن «١٥٩٣» ردود الأفعال والتفاعلات) شارك فيها ممثلو الأحزاب السياسية بالمعارضة السودانية والتجمع النسوي، ونقلتها بالتفصيل صحيفة إريتريا الحديثة على مدار ثلاثة أعداد متواصلة، والمتحدثون هم:

* منى أركو مناوى – الأمين العام لحركة تحرير السودان

*إسماعيل عمر إدريس – لجنة محامى دارفور عن حركة تحرير السودان

*التيجانى الحاج عبد الرحمن – قوات التحالف السودانية

*د. جعفر أحمد عبدالله – ممثل الحزب الاتحادي الديمقراطي بدولة اريتريا

*جمالى حسن جلال الدين – أمين شئون الرئاسة بحركة العدل والمساواة

*صلاح باركوين – أمين الاتصال الخارجى بجبهة الشرق

(١)لمصدر: صحيفة اريتريا الحديثة/ الاعداد ١٦٠،١٥٩ و١٦٢/ ابريل/ ٢٠٠٥.

*إحسان عبد العزيز – الأمين العام للتجمع النسوي الديمقراطي السوداني وممثل النقابات بدولة إريتريا .

*معتز عثمان الفحل – عضو المكتب التنفيذي للتجمع الوطني والناطق الرسمى باسم قوات الفتح .

*عبد الرحمن عبدالله عبد الرحمن – إعلام التجمع الوطني الديمقراطي/ الحزب الشيوعي السوداني .

*عبد العزيز نور عشر – عضو المكتب السياسي لحركة العدل والمساواة.

وفي نفس قضية دارفور وبمناسبة ٨/ مارس/ ٢٠٠٥م (يوم المرأة العالمي) أقام التجمع النسوي احتفالاً بالتضامن مع (هيئة دارفور النسوية للإغاثة والتأهيل) ممثلة في (إيمان ابوالقاسم سيف الدين). وذلك بعمل معرض احتوى على صور فوتوغرافية وبوسترات تعكس معاناة النساء والأطفال بدارفور ومظاهر انتهاكات حقوق الإنسان والإبادة الجماعية التي يمارسها النظام. كما احتوى المعرض على صور أخرى تعكس أوضاع النساء والأطفال بالجبهة الشرقية، حضر هذه المناسبة قيادات التجمع الوطني وممثلون من حركات دارفور، العدل والمساواة وحركة تحرير السودان كما حضرها عدد من ممثلي سفارات الدول المهتمة بالشأن السوداني ومنها ممثل السفارة الأمريكية بدولة إريتريا، وكذلك حضر الاحتفال (الاتحاد الوطني للمرأة الإريترية) وأصدر التجمع النسوي بيانا في هذه المناسبة:

(صورة طبق الأصل)

التجمع النسوي الديمقراطي السوداني

الأراضي بشرق السودان ودولة إريتريا

بيان في حضرة ٨ مارس – يوم المرأة العالمي–

باسم التجمع النسوي وفي هذا اليوم الخالد من حياة المرأة والذي جسد تطلعاتها وآمالها نحو مستقبل أفضل نحى جميع النساء في بلاد العالم قاطبة ونحى نضالاتهن لأجل ترسيخ مفهوم قضية المرأة وحقها في العيش الكريم الذي يكفل لها حقوقها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية ونحى جهود المجتمع الدولى بمنظماته الطوعية والرسمية التي

عملت على إرساء هذه المفاهيم ووضعها في دساتير ولوائح ونظم تكفل هذه الحقوق وتصون للمرأة كرامتها وإنسانيتها ونخص بالتهنئة المرأة السودانية الصامدة ونحيي صمودها وشموخها وصبرها ضد قوة البطش والعدوان طيلة سنوات القهر والظلم تحت نظام الجبهة الإسلامية الذي كانت فيه المرأة السودانية أكثر شرائح المجتمع تضرراً، فبالإضافة لكل الانتهاكات التي لحقت بالإنسان السوداني كان للمرأة نصيبها الإضافي من هذه الانتهاكات، وذلك بوضع قوانين قمعية خاصة بها لإذلالها وقهرها خاصة قانون النظام العام، قانون الزى الإسلامي، والقوانين الولائية كقانون والي الخرطوم لعام ٢٠٠٠م والذي حرم المرأة من العمل في الأماكن العامة والتي تشكل مصدر الرزق الأساسي لكافة الشعب، بالإضافة للقوانين العامة والتي طبقت على النساء بشكل واسع كقانون الصالح العام وفائض العمالة وغيرها من القوانين التي طبقت لإقصاء المرأة عن المجتمع وعزلها عن كل سبل العيش الكريم .

ونحن ننتهز هذه المناسبة العظيمة ونبعثها رسالة إلى التجمع الوطني الديمقراطي وإلى كل القوى السياسية السودانية المعارضة ونطالب مجدداً بدعم نضال المرأة السودانية وذلك بالعمل على الآتي:

١ . القضاء على كل أشكال تهميش المرأة وعزلها عن مواقع صنع القرار السياسي والاعتراف بالمؤسسات النسوية ودورها الأساسي في دفع عجلة تقدم المجتمع وتمكين المرأة في النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

وذلك بأن يراعي في كل الاتفاقات القادمة مع حكومة السودان إلغاء كل القوانين التي تنهك حقوق المرأة وترسخ ممارسة التميز ضد النساء (وهي ما تمت الإشارة إليه في هذا البيان وما لم تتم).

٣ . مراعاة تمثيل المرأة تمثيلاً فعلياً وليس تمثيلاً شكلياً ورمزياً في الاتفاقات القادمة لأجل إكمال عملية السلام وفي كافة المنابر (القاهرة ، أبوجا) وهنا نلفت النظر إلى القرار (١٣٢٥عام٢٠٠٠م) لمجلس الأمن في جلسته (٤٢١٣ –أكتوبر/ ٢٠٠٠م) بتأكيد مشاركة المرأة في فض النزاعات وحلها وبناء السلام.

٤ . إعطاء قضية انتهاكات حقوق المرأة اهتماماً خاصاً وعلى رأسها المرأة في دارفور والتي أكد التقرير الصادر عن (لجنة التحقيق الدولية فبراير/ ٢٠٠٥) الذي أقر بوجود نزوح قسري بطريقة موسعة ومنهجية تنفذ بنظام من جانب الحكومة وقوات الجنجويد

وأثبت التقرير في ظل هذه الظروف وقوع حالات اغتصاب وعنف جنسي ضد النساء .

كما نخص في هذه المطالبة الاهتمام بالمرأة في شرق السودان في المناطق المتأثرة بالحرب ومناطق النزوح والمناطق المحررة لما تعانيه من فقر وجوع وعناء في توفير الماء وجلبه من مناطق بعيدة بالإضافة إلى العادات الضارة والمفاهيم التي رسخها التهميش والذي تعاني منه وتدفع حياتها ثمناً له في الولادة وفي الحمل، والفتيات أثناء عملية الختان .

ونحن في التجمع النسوي ندق ناقوس الخطر على هذا ونحمل التجمع الوطني بكل فصائله مسئولية الاهتمام بهذه القضية وطرحها وتناولها وحلها .

ختاما نجدد التهنئة لكل النساء.

المكتب التنفيذي للتجمع النسوي

بالتضامن مع :

هيئة دارفور النسوية للاغاثة والتأهيل

نسخ معنونة إلى :

١ . رئيس وأعضاء هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي

٢ . د. جون قرنق رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان

٣ . الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي

٤ . التجمع الوطني الديمقراطي – سكرتارية الداخل

٥ . التجمع النسائي الوطني الديمقراطي – الداخل

٦ . الاتحاد النسائي – الداخل

٧ . المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بحقوق الإنسان

٨ . الاتحاد الوطني للمرأة الإريترية

٩ . سفارات الدول المهتمة بالشأن السوداني

*كما كانت لنا اتصالات غير مباشرة مع (اتحاد المرأة بدارفور) بواسطة الوفود

المتحركة ما بين الأراضى المحررة بدارفور والجبهة الشرقية، وهو الاتحاد الذي كان يعمل في إطار الحركات المسلحة بالأراضي المحررة، وعبر هذه الاتصالات بعث لنا بطلب شفاهي لمعاونتهم التنظيمية وإرسال نسخة من اللائحة التي تنظم عمل التجمع النسوي، أرسلت له مرفق معها العدد الأخير من عزة الصادر في يونيو/ ٢٠٠٣م وهذا الخطاب التالي:

(صورة طبق الأصل)

التجمع النسوي الديمقراطي السوداني

الأراضي المحررة شرق السودان ودولة إريتريا

٣٠/ يونيو/ ٢٠٠٣م

الأخوات / اتحاد المرأة بدارفور

بعد التحية

بداية نحي صمودكن ووقوفكن المشرف في مواجهة الظلم والقهر لنصرة الوطن بشكل عام ، ونصرة دارفور قلب غربنا النابض بوجه خاص، كما نحيي الانتفاضة الشعبية المسلحة والتي اندلعت كتعبير حقيقي عن رفض كل أشكال الظلم والتهميش.

ونحن إذ نحيي جهودكن نؤكد وقوفنا الكامل مع كل ما يمكن أن يصب في اتجاه تحرير الوطن من قبضة نظام الجبهة الغاشم، واستعادة حرية الإنسان السوداني وكرامته وعزته في ظل وطن موحد يرفرف فيه علم السودان الجديد.

والعزة للوطن

إحسان عبد العزيز

ع/ المكتب التنفيذي

مرفقات:

- نسخة من إصدارة عزة – صوت التجمع النسوي – العدد الأخير
- نسخة من لائحة التجمع النسوي

ومن ضمن اهتمامات التنظيم بقضية دارفور كانت اللقاءات الصحفية المتعددة التي أجرتها عزة في هذا الشأن مع قيادات الحركات المسلحة (د.خليل إبراهيم، عبد الواحد النور،أحمد عبد الشافع «توبا»،إبراهيم دريج وغيرهم (انظر الباب الأول_عزة وقضية دارفور_ص«٤٧») كان هذا الدور المتواضع الذي استطاع أن يلعبه التجمع النسوي فيما يخص (قضية دارفور) كقضية جوهرية ومصيرية من قضايا المهمش التي نؤمن بحقها في أن تكون قضايا ذات أولوية تقود إلى استقرار الوطن ووحدته.

هذا بالإضافة للصفحة التي كانت تعدها (إيمان أبو القاسم) في عزة (رسالة دارفور) والتي كانت تتناول قضية دارفور كقضية وأضاع النساء هناك كجزء منها.

وفي المجال الإعلامي أيضاً أصدر التجمع النسوي عدة بيانات في مناسبات مختلفة وقضايا وطنية متعددة ومنها موقف التجمع النسوي من اتفاق مشاكوس الإطاري الذي وقعته الحركة الشعبية لتحرير السودان في إبريل/ ٢٠٠٢م مع (نظام الخرطوم) وأصبح نواةً لاتفاقية (نيفاشا) للسلام وهذا نص البيان:

التجمع النسوي الديمقراطي السوداني

الأراضي المحررة شرق السودان ودولة إريتريا

السادة / رئيس أعضاء هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي

التحية والتجلة لكم

نخاطبكم اليوم في ظروف بالغة الدقة، فالتحدي الماثل أمام التجمع في هذه المرحلة والتي تعد نفقاً ضيقاً يجب أن يخرج منه وهو أكثر وحدةً وتماسكاً، فوحدة التجمع هي صمام الأمان لوحدة السودان والخيار المؤهل لتحقيق سلام شامل وعادل.

السادة الأفاضل:

يأتي بروتوكول مشاكوس كخطوة إيجابية نحو السلام، خطوة تنازلت فيها الجبهة الإسلامية عن آخر مبادئ مشروعها الحضاري المزعوم والذي تساقطت شعارته على التوالي ولم يتبق منه غير تمسكها بالسلطة.

السادة الأفاضل:

إن أي توجه إيجابي من النظام نحو السلام يأتي كنتاج طبيعي لصمود جماهير شعبنا

ونضاله، وحتى يتوج هذا الصمود لابد من اشراك التجمع الوطني الديمقراطي كطرف أصيل في المفاوضات القادمة لإحداث إجماع وطنى نحو الطريق إلى سلام عادل وشامل يحقق السودان الموحد الجديد، سودان العدالة والمساواة والسلام الذي بذلت لأجله الأرواح والدماء.

السادة الكرام :

استبعدت المرأة من المشاركة السياسية وعن المشاركة الفعلية في اتخاذ القرار، وبرغم هذا الظلم لم تتوقف محاولاتها في التغلب على هذا الواقع والقيام بدور فاعل ومؤثر في في إرثاء دعائم الديمقراطية والسلام، وفي هذا الاتجاه يسعى التجمع النسوي لعقد مؤتمره الثانى المقرر في ٢١ سبتمبر المقبل بالأراضي المحررة في منطقة كرياويب، ونحن إذ نعد العدة لهذا المؤتمر نناشد فصائل التجمع الوطني الديمقراطي دعمه والعمل على إنجاحه .

في الختام نؤكد وقوفنا كتجمع نسوى مع كل ما يصب في اتجاه وحدة التجمع وتدعيم مواثيقه ومقرراته الممثلة في إعلان القضايا المصيرية ومع كل مايقود إلى إحلال سلام عادل وشامل في إطار السودان الموحد .

عاش نضال الشعب السوداني

عاش نضال المرأة السودانية

لجنة التسيير

٣ أغسطس ٢٠٠٢م

وفي نفس هذه المناسبة ولأهمية الحدث قام التجمع النسوي بإصدار عدد خاص من إصدارة (عزة) أجرى فيه عدة لقاءات مع أعضاء هيئة القيادة من الأحزاب السياسية المختلفة. وكنا قد ذكرنا ذلك في (الباب الأول_الفصل السادس الخاص بإصدارة عزة) (انظر اتفاق مشاكوس ص«٤٣») وكذلك اتفاق(جدة الإطاري بين الميرغني وحكومة السودان _ص«٤٤») ، واتفاقية نيفاشا للسلام الشامل ص«٤٣» وكذلك تناولت عزة العديد من القضايا المهمة التي ترتبط باستقرار ومستقبل الوطن.

جبهة الشرق:

وعندما تكونت جبهة الشرق في فبراير/ ٢٠٠٥م كتحالف بين حزبي مؤتمر البجا

بقيادة موسى محمد أحمد والأسود الحرة بقيادة مبروك مبارك سليم، كان للتجمع النسوي موقف داعم للجبهة باعتبارها منبراً يقود إلى سلام عادل يخدم قضايا الشرق ويستجيب لمطالبه المشروعة. لأجل حياة كريمة تتوفر فيها ضروريات الحياة التي تفتقدها المنطقة عبر عقود من الزمان ما قبل وبعد الاستقلال، حيث ظلت تعاني التهميش والنسيان عبر الأنظمة المختلفة التي حكمت السودان، فشارك التجمع النسوي في احتفالات فصائل الشرق بتكوين الجبهة وانعقاد المؤتمر التأسيسي لها، وفي اليوم الختامي عقدت قيادات التجمع النسوي اجتماعاً بالأراضي المحررة بتاريخ / ٢٧/ ٣/ ٢٠٠٥م خرج الاجتماع بعدة قرارات صاغها في (بيان صحفي) تضمنته كلمة الأمين العام للتجمع النسوي في الحفل الختامي لفعليات الاحتفال بتكوين جبهة الشرق في الفترة من ٢٨-٣٠/ ٣/ ٢٠٠٥م وهذا نص البيان .

(صورة طبق الأصل)

التجمع النسوي الديمقراطي السوداني
الأراضي المحررة شرق السودان ودولة إريتريا

بيان صحفي :

عقدت قيادة التجمع النسوي ممثلة في فصائله المختلفة بدولة إريتريا والأراضي المحررة شرق السودان عدة لقاءات لمناقشة بعض القضايا المتعلقة بمسيرة حركة هذا التنظيم ومتطلبات المرحلة وفقا لمستجدات الظروف السياسية الراهنة وتوجت هذه اللقاءات باجتماع عضوات المجلس العام والمكتب التنفيذي بالأراضي المحررة بتاريخ ٢٧/ ٣/ ٢٠٠٥م وخرجت بالآتي :

١- الإشادة بقرار التجمع الوطني المؤازر في إيجاد منبر تفاوضي لشرق السودان.

٢- التأييد الكامل للخطوة التاريخية بإعلان توحد تنظيمي مؤتمر البجا والأسود الحرة في جبهة الشرق.

٣- تأكيد موقف التجمع النسوي المؤيد والداعم لجبهة الشرق وتأكيد الإسهام الفاعل في كل ما يدفع في اتجاه خدمة قضايا هذه المنطقة وتحقيق مطالبهم المشروعة في

الاقتسام العادل للسلطة والثروة في إطار تحقيق السلام الشامل لكل أجزاء الوطن وبناء السودان الجديد.

٤- مناشدة جبهة الشرق بإشراك النساء من المنطقة في كل خطوات التفاوض وبناء السلام وسنكون نحن في التجمع النسوي بفصائله المختلفة خلفهن نشد من أزرهن دعماً ومساندة وعطاء.

٥- نعلن تضامننا مع حركتي تحرير السودان والعدل والمساواة في مطلبهم العادل (إنفاذ قرار مجلس الأمن رقم«١٥٦٤») والقاضي بمحاكمة مرتكبي الجرائم ومنتهكي حقوق الإنسان بدارفور أمام محكمة دولية .

٦- ندين كل الانتهاكات التي تمارسها قوات الحكومة والجنجويد ضد النساء بدارفور ونشير إلى قرار لجنة التحقيق الدولية الصادر في (فبراير ٢٠٠٥) المؤكد لهذه الانتهاكات بما فيها الاغتصاب والعنف الجنسي، ونعلن تضامننا الكامل معهن.

٧- نناشد الحركة الشعبية لتحرير السودان وهي عاكفة الآن في تنفيذ اتفاق السلام أن تعمل على إشراك النساء في عملية توزيع الحقائب وحفظ نسبة عادلة لهن في المناصب التشريعية والتنفيذية .

عاش نضال المرأة السودانية

النصر والصمود لقوى السودان الجديد أمانة الأعلام

الأراضي المحررة/ ٢٧/ ٣/ ٢٠٠٥م

توحيد الحركة النسائية:

ظل التجمع النسوي منذ بداية تكوينه مهموماً بتوحيد الحركة النسائية لما أصابها من فرقة وشتات في عهد الانقاذ مما ساعد على استبعاد المرأة عن مواقع صنع القرار في التجمع الوطني. وأسهم ذلك في إعطاء الفرصة للقوى التقليدية أن تجعل المرأة على هامش المسيرة. وكان من المهم توحيد الحركة النسائية في كيان واحد يعمل على تفعيل وجودها داخل هياكل التجمع الوطني. ولأجل هذا الهدف قام التجمع النسوي بإصدار (نداء) منتهزاً اجتماعات هيئة القيادة في يونيو/ ١٩٩٩م، وحضور عدد من الصحفيات

القادمات من الداخل والخارج، وكذلك حضور السيدة/ ربيكا قرنق زوجة القائد الراحل/ د.جون قرنق ديمبيور، فعمل على إرسال هذا النداء بواسطتهن، وبواسطة قيادات التجمع الوطني المشاركة في الاجتماع بالإضافة إلى المنظمات النسوية المعنية بشأن المرأة السودانية بالداخل والخارج. فكان للتجمع النسوي السبق في بث فكرة توحيد الحركة النسوية، إذ سبق ذلك قرار مؤتمر مصوع (سبتمبر/ ٢٠٠٠م) الذي أوصى بقيام مؤتمر للمرأة السودانية، يعمل على توحيد الحركة النسائية وتمثيلها في مواقع صنع القرار بالتجمع الوطني وهذا نص النداء:

التجمع النسوي الديمقراطي

الأراضي المحررة شرق السودان ودولة إريتريا

«نداء»

إلى جميع نساء بلادي

نبعث بهذا النداء إلى جميع التنظيمات النسوية والفئوية والطوعية التي تعنى بشؤون المرأة، وإلى أمانات المرأة بالأحزاب والفعاليات السياسية والمستقلات وكل سودانية معارضة حادبة على مصلحة الوطن .

نخاطبكم وبلادنا تمر بهذا الظرف العصيب والذي يتطلب انتظام الصف وتعاظم الإحساس بالمسؤولية والوقوف نصب هامات الوطن بعيداً عن المصالح الحزبية الضيقة.

نخاطبكم وآمالنا كلها تتعلق بما يصل إليه الاجتماع التاريخي المهم للتجمع الوطني الديمقراطي المنعقد الآن بأسمرا (يونيو/ ١٩٩٩م)، التجمع الذي أصبح الآن أمل الشعب السوداني ومحط طموحاته.

الأخوات الفضليات

لا يخفي على أحد دور المرأة السودانية الفاعل والداعم للمسيرة النضالية على مر تاريخ الحركة الوطنية، كما لا يخفي على أحد نضال المرأة لأجل الحصول على حقوقها الأساسية محققة مكتسبات يجب علينا أن نعض عليها بالنواجذ، وفي ظل النظام الحالي والتردي الذي شمل جميع أوجه الحياة من انهيار اقتصادي وانحلال اجتماعي وأتون

حرب مستعرة وقودها أزواجنا وإخواننا وفلذات أكبادنا كانت المرأة هي المتضرر الأول والمتأثر الأكبر .

نساء بلادي

لقد مارس هذا النظام سياسات قمعية سعت إلى تحجيم المرأة وسلبها ما حققته من مكتسبات خلال مسيرتها النضالية، وكان نتاجها تشتتنا في بلاد المهجر أو المنافي الشيء الذي ألقى بظلاله القاتمة على وحدة صفنا فأصبحنا في مفترق طرق، حتى ونحن في ظل الممارسة الديمقراطية ممثلة في التجمع الوطني الديمقراطي لم نتمكن من انتزاع حقوقنا من خلال مواقع صنع واتخاذ القرار. وظللنا طيلة هذه الفترة بعيدين كل البعد عنها لا بأبعادنا ولكن باستبعاد أنفسنا بالفرقة والشتات وتعدد الكلمة.

نحن من منبر التجمع النسوي الديمقراطي السوداني بدولة إريتريا والتجمع النسوي بالأراضي المحررة القطاع الشمالي - منطقة قرورة نناشدكم بتكوين تجمعات نسوية تشمل جميع القوى المعارضة، وانتخاب عضوات المؤتمر العام والذي من خلاله يمكن للحركة النسوية أن تضع ميثاقها وتنتخب لجنتها المركزية والتي ينبغي أن تكون هي المعبر عن جميع نساء السودان المعارضات والحادبات على بناء سودان جديد، سودان الحرية والعدالة والمساواة .

عاش نضال الشعب السوداني

عاش نضال التجمع الوطني الديمقراطي

عاش نضال المرأة السودانية

وعاش السودان حراً مستقلاً

توقيع:

عن مكتب أسمرا / سعاد الطيب حسن

عن القطاع الشمالي منطقة قرورة/ سميرة إدريس إبراهيم

١٢/٦/١٩٩٩م

العمل الإذاعي:

لعب التجمع النسوي دوراً كبيراً في قضايا الوطن عبر إذاعتي (صوت السودان - صوت التجمع الوطني الديمقراطي) التي كانت تبث من أسمرا، وإذاعة (صوت الحرية والتجديد - صوت السودان الجديد) وهى الإذاعة التي تبثها قوات التحالف السودانية من الأراضي المحررة كما ذكرنا، حيث كان للتجمع النسوي برنامج أسبوعي ثابت بإذاعة صوت الحرية والتجديد، تعده وتقدمه إحسان عبدالعزيز تحت اسم (صوت عزة) أجريت عبره عدة لقاءات مع رموز وقيادات التجمع الوطني الديمقراطي والمعارضة السودانية وكان أبرزهم د. جون قرنق في تصريح صحفي، باقان أموم، عبد العزيز الحلو، منصور خالد، الصادق المهدى، على الحاج، عبدالوحد النور، د.خليل إبراهيم، عبدالله كنة، الشيخ عمر محمد طاهر، هاشم محمد أحمد، التيجانى الطيب، مبارك الفاضل، التوم هجو، د.الشفيع خضر، جوزيف أكيلو، باسفيكو لادو لوليك، محمد سيد أحمد عتيق وآخرون.

وعبر هذا البرنامج كانت تقدم فقرة بعنوان (قضية) وعبرها تم تناول العديد من القضايا التي تهم الوطن في المجالات المختلفة والمجالات الخدمية كالتعليم والصحة، وأجريت عدة لقاءات مع ذوي الاختصاص في هذه المجالات من داخل الوطن وخارجه، كما كان للراحلة المقيمة (وداد صديق الأمين) برنامج إذاعي تعده وتقدمه عن إعلام التحالف النسوي السوداني تحت اسم (امرأة وطن) تقدم عبره عدة فقرات في مجال المرأة و السياسة، الأسرة والطفل وكثير من القضايا التي تهم المرأة والمجتمع.

وهكذا ظلّ التجمع النسوي طوال تلك الحقبة من الزمن داعماً لمسيرة النضال عبر التجمع الوطني الديمقراطي، مهموماً بهموم الوطن وقضاياه، ولم ينغلق على قضايا المرأة وحدها بل ظلّ داعماً لكل مايهدف إلى حل القضية السودانية، ملتزماً بمواثيق التجمع الوطني ومقرراته برغم موقفه من المرأة، صمد أمام كل التحديات لتبقى راية نضال المرأة السودانية عاليةً خفاقه.